

السابع

ثلاثة أعوام مرّت منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، حملت معها واحدة من أعنف مراحل الحرب الإسرائيلية التي عاشها قطاع غزة في تاريخه الحديث والقديم، وقد وصفت بـ"الإبادة". خلال هذه السنوات، لم تقتصر الخسائر على أعداد الشهداء والجرحى، بل امتدت إلى المنازل والمستشفيات والمدارس والاقتصاد والبنية التحتية، وأجبرت نحو ١.٩ مليون فلسطيني على النزوح، كثير منهم أكثر من مرة

التتمة ص ١٥

مجلة دورية تعنى برصد ومعالجة الانعكاسات الاجتماعية لحرب الإبادة «الاسرائيلية» على غزة

السابع من أكتوبر..
ثلاث سنوات من الإبادة

طالع في حكاية

من ضحكة العيد
إلى صمت المقبرة

طالع في منوعات

عوني مطر..
كابتن فلسطين الذي
لم يغادر الملعب

طالع أيضاً

المباني المتضررة..
الفاتورة تتضاعف

طالع في مقالات

هندسة التجويع
الرقمي

شتاء غزة..

انهيارات وكوارث مؤجلة

بنكي

نحن صوتكم

وراء هذا الواقع تختبئ أهداف خبيثة تهدف إلى التلاعب بأموال المواطنين وسرقة قدرتهم الشرائية، وتجميد الأموال في أي لحظة تحت مبررات واهية تحكمها المزاجية الأمنية والسياسية للاحتلال وعملائه، فضلا عن السعي للتحكم المطلق بحركة الفرد وتحويله إلى رقم أصم في نظام رقمي مسلوب الإرادة يفقد فيه المواطن حق التصرف بماله الخاص. إن الاعتماد الكلي على المحافظ الإلكترونية وتطبيقات الدفع الرقمي المختلفة في وجود بيئة سياسية واقتصادية وأمنية هشة كغزة، يشبه السير على حبل مشدود وسط نفق مظلم.

محمد حجازي - كاتب صحافي

شتاء غزة.. انهيارات وكوارث مؤجلة



مخيم - قيس عليان

منذ اللحظة التي انهارت فيها عمارة "السعادة" المتضررة بفعل الهجمات الإسرائيلية في زمن الإبادة، منتصف شهر سبتمبر/أيلول المنصرم، وارتقى فيها ٢١ شهيداً، أغلبهم من الأطفال والنساء، ومن بينهم عائلة كاملة مكونة من أب وأم وخمسة أبناء، انهارت معها الأم ابتسام صالح، "٢٤ عاماً"، التي تسكن مع زوجها وأطفالها الأربعة في إحدى المباني الآيلة للسقوط جنوب غزة.

تقول السيدة صالح: "ما بعرف أنا، طول الليل حاطة إيدي على قلبي، مرتعبة من فكرة إني في أي لحظة ممكن أندفن أنا وأولادي، مثل ما حصل في عمارة السعادة. أصلاً، مع كل قصف إسرائيلي، بصير المبنى اللي أنا فيه يروح شمال ويمين". اضطرت عائلة صالح إلى المكوث في هذه الشقة بعدما دُمر منزلها بشكل كامل جراء القصف الإسرائيلي. وقبل انتقالها إلى هذه الشقة، كانت قد ضاقت ذرعاً بحياة الخيام، إذ أمضت فيها أكثر من عام ونصف.

تكمل الأم: "صحيح إن الشقة اللي إحنا فيها أفضل بكثير من الخيمة، وما بتتقارن الحياة فيها بالحياة هناك، ولكن كما قلت لك سابقاً، بعد حادثة السعادة، صرت أتمنى العودة إلى العيش في الخيمة بدلاً من حالة الرعب المسيطرة علينا". زوجها محمود، "٢٦ عاماً"، ويعمل سائق أجرة، يطمئنها إلى أن حال المبنى الذي يسكنون فيه متماسك جداً، رغم تحذيرات المهندسين لهم بضرورة الخروج منه. ويزيد زوجها بالقول: "الصراحة(..).. المبنى ماشي حاله، بس ما بعرف كيف راح يكون الحال مع قدوم فصل الشتاء، اللي باقي عليه أسابيع قليلة".

هنا، انفجرت الزوجة غضبًا نتيجة تخوفها الشديد من قدوم فصل الشتاء، خاصة أن احتمالية الانهيار واردة جدًا. تقول: "لم أعد أستطيع تحمّل خوفي، لذلك سأخرج قريبًا، حتى لو عدت للخيمة. لن أنتظر قدوم الشتاء وأخاطر بحياة أطفالي الأربعة". الواقع اليومي لعائلة صالح هو واحد من بين آلاف العائلات التي زادت كارثة "السعادة" من مخاوفها بشأن المكوث في منزل آيل للانهيار، خاصة أن جميع المباني المتضررة بفعل الإبادة في غزة لم تخضع للفحص والتدعيم أو الإزالة. إذ تشير تقديرات وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة إلى وجود نحو ألفي مبنى آيل للسقوط، إضافة إلى نحو ألف مبنى يحتوي على كتل خرسانية خطيرة. ومع عدم توفر المواد والمعدات اللازمة للتعامل مع هذه الحالات، تصبح مهمة حماية السكان أكثر تعقيدًا، خصوصًا في المناطق التي تشهد كثافة سكانية مرتفعة. وفي الوقت الذي تتحدث فيه التقديرات الدولية عن أكبر عمليات إعادة الإعمار في تاريخ الصراعات الحديثة، لا تزال عملية الإعمار الفعلية تصطدم بعوائق تتعلق بإدخال مواد البناء والمعدات اللازمة، ما يبقي آلاف الأبنية المتضررة في دائرة الخطر.

ولم يعد تأخر الإعمار قضية مرتبطة بالمساكن المدمرة كليًا فحسب، وإنما بات يهدد أيضًا المباني التي بقيت قائمة رغم تعرضها لأضرار إنشائية. فغيااب الإسمنت وحديد التسليح والمعدات الثقيلة اللازمة للتدعيم أو الإزالة يحوّل الأضرار القابلة للمعالجة إلى مخاطر متراكمة، فيما يجد السكان أنفسهم أمام واقع صعب يتمثل في البقاء داخل مبانٍ قد تكون غير آمنة، أو الانتقال إلى أماكن إيواء تعاني أصلًا اكتظاظًا ونقصًا حادًا في المساكن.

إعمار مؤجل

تظهر أحدث البيانات الدولية حجم الكارثة التي تواجهها غزة. فالتقييم النهائي السريع للأضرار والاحتياجات، الذي أعدته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي في أبريل/نيسان ٢٠٢٦، قدّر احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو ٧,٤ مليار دولار على مدى عشر سنوات، منها ٢٦,٣ مليار دولار خلال الأشهر الثمانية عشر الأولى لاستعادة الخدمات الأساسية، وإعادة بناء البنية التحتية، ودعم الاقتصاد. كما قدّر الأضرار المادية المباشرة بنحو ٣٥,٢ مليار دولار، والخسائر الاقتصادية والاجتماعية بنحو ٢٢,٧ مليار دولار.

وكان قطاع الإسكان الأكثر تضررًا، بأضرار مادية تُقدّر بنحو ١٨ مليار دولار، فيما تجاوز عدد الوحدات السكنية المدمرة أو المتضررة ٣٧١ ألف وحدة.

هذه الأرقام تعني أن جزءًا كبيرًا من النسيج العمراني القائم يحتاج إلى تقييم هندسي عاجل. فالمبنى المتضرر ليس بالضرورة مبنى مدمرًا بالكامل؛ بعض الأبنية يمكن إنقاذها بالتدعيم، بينما تحتاج أخرى إلى إزالة أجزاء خطيرة، في حين قد تمثل أبنية أخرى خطرًا مباشرًا على السكان والمارة.

وتجدر الإشارة إلى أن المشكلة في المباني المتضررة تتمثل في أن الزمن يعمل ضدها. فكلما تأخر الفحص الهندسي والتدعيم أو الإزالة، زادت احتمالات تفاقم الضرر، وقد تتحول معالجة محدودة إلى عملية أكثر تعقيدًا وكلفة.

ويزيد من خطورة الوضع اعتماد السكان على هذه المباني بسبب أزمة السكن، فالعائلة التي فقدت منزلها خلال الحرب قد لا تملك خيارًا آخر سوى العودة إلى منزل متضرر أو الإقامة بالقرب منه، حتى إن كانت أجزاء منه معرضة للانهيار.

وفي المقابل، فإن إزالة المباني الخطرة تحتاج إلى آليات ومعدات ثقيلة، وخبرات فنية، ومواد قادرة على تنفيذ أعمال التدعيم وإعادة التأهيل. كما أن رفع الركाम نفسه يمثل تحديًا هائلًا، إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى تولّد أكثر من ٦٠ مليون طن من الركام، يحتوي بعضها على مخاطر مثل الذخائر غير المنفجرة ومواد خطيرة، ما يجعل إزالته عملية طويلة ومعقدة.

ولا يقتصر أثر تأخر الإعمار على الأبنية المدمرة، بل يطال حتى أعمال الترميم والخدمات الأساسية. ويقول صاحب شركة مقاولات في مدينة غزة، طلال خليل، إن خدمات الترميم تشهد ارتفاعًا حادًا في التكاليف، بعدما تحولت الأعمال التي كان يفترض أن تكون حلولًا مؤقتة ومحدودة إلى مشاريع مرتفعة الكلفة، نتيجة شح المواد وارتفاع أسعار الوقود والنقل وتشغيل المعدات.

يوضح خليل أن المفارقة تكمن في ارتفاع الكلفة رغم الاعتماد، في كثير من الأحيان، على مواد معاد استخدامها أو حلول محدودة، ما يعني أن غزة تدفع مبالغ كبيرة للحصول على خدمات لا تزال محدودة الأثر مقارنة بحجم الاحتياجات. ويرى أن استمرار هذا الوضع يستنزف الموارد المتاحة من دون أن ينقل القطاع فعليًا من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التعافي. ويؤكد خليل أن التحدي لا يتعلق فقط بتوفير الأموال، وإنما بإدخال المواد الخام وفتح المجال أمام القطاع الخاص للعمل بصورة منتظمة. فبدون ذلك، سيظل التعافي المبكر يدور في حلقة من الإصلاحات المؤقتة، فيما تتآكل المباني المتضررة وتزداد كلفة إعادة بنائها.

في حين يقول المختص في الشأن الاقتصادي، محمد الدريملي، إن إعادة إعمار غزة لا يمكن اختزالها في حجم التمويل المطلوب، لأن توفير الأموال وحده لا يكفي لإطلاق عملية إعمار فعلية، ما لم تتوافر المواد الخام والمعدات وسلاسل الإمداد اللازمة.

ويضيف الدريملي: "حجم الاحتياجات يفرض بدء عملية الإعمار بصورة متدرجة، على أن تكون الأولوية للمساكن والبنية التحتية الحيوية"، مشيرًا إلى أن التقديرات الدولية تتحدث عن عشرات مليارات الدولارات لإعادة بناء القطاعات المتضررة. ويؤكد أن تأخير دخول مواد البناء يعني ارتفاع كلفة المشاريع مع مرور الوقت، نتيجة تدهور المباني المتضررة وارتفاع تكاليف النقل والتشغيل والحلول المؤقتة.

ويرى أن أي خطة لإعادة الإعمار تحتاج إلى آلية تمويل مستقرة وشفافة، إلى جانب ضمان تدفق المواد والمعدات وإشراك القطاع الخاص والكفاءات المحلية.

وتضع هذه المعطيات قطاع غزة أمام معادلة شديدة الصعوبة: حجم دمار هائل يحتاج إلى عشرات مليارات الدولارات، واقتصاد فقد ٨٤% من حجمه، وأكثر من ٣٧١ ألف وحدة سكنية مدمرة أو متضررة، وفي المقابل حاجة ملحة إلى التدخل في الأبنية التي لا تزال قائمة، لكنها قد تتحول إلى مصادر خطر.

والأهم أن إعادة الإعمار لا تبدأ من وضع الأموال على الورق، وإنما من القدرة على إدخال المواد والمعدات والخبرات، ورفع الركام، وفحص الأبنية، وتحديد ما يمكن إنقاذه وما يجب إزالته، ثم إطلاق مشاريع البناء على نطاق واسع.



لا تنتظروا الانهيار

فريق التحرير

تكمّن براعة إسرائيل في التعامل مع الفلسطينيين في قطاع غزة في استغلال أدق تفاصيل ظروف حياتهم، والبناء عليها وتحويلها إلى أدوات قتل يمكن استخدامها في الوقت الذي تريده. وهذه المقدمة ليست تفخيماً لقدرات الاحتلال الإسرائيلي بقدر ما هي توصيف لواقع يتكرر على الأرض.

فمثلاً، ومن خلال تقصّي ميداني سريع لحادثة انهيار بناية "السعادة"، المكوّنة من ستة طوابق، والواقعة في محيط منطقة "الطيران" جنوب مدينة غزة، والتي أسفر انهيارها عن استشهاد أكثر من ٢٠ شخصاً، غالبيتهم من الأطفال والنساء، تبين أن الطيران الحربي الإسرائيلي نفّذ قبل الانهيار بأيام عدة غارات في محيط البناية، على مواقع خالية، كانت تبعد عنها نحو ٣٠٠ متر. وقد تكون هذه الغارات كفيلة بإسقاط مبنى آيل للسقوط، كان يؤوي أكثر من ١٠٠ شخص، خصوصاً أن سكان المباني المحيطة أكدوا أن كل غارة تُنفّذ في المنطقة تتسبب في اهتزازات قوية للمباني. وبعبارة السكان: "المباني تتراقص من شدة الغارات".

وإلى جانب ذلك، شهدت المنطقة طوال فترة الإبادة سلسلة من "الأحزمة النارية"، يُقدّر عددها بالمئات، ما أدى إلى إحداث أضرار كبيرة في التربة والمنشآت المحيطة، وترك المنطقة في حالة إنشائية شديدة الهشاشة.

ولا يقتصر الخطر على الغارات المحيطة بالمباني الآيلة للسقوط؛ إذ تمنع إسرائيل أيضاً إدخال الإسمنت وحديد التسليح والمعدات الثقيلة اللازمة لتدعيم هذه المباني وإجراء الإصلاحات الإنشائية الضرورية.

ويطال هذا الخطر، وفق تقديرات متداولة، أكثر من ثلاثة آلاف مبنى سكني آيل للسقوط، يسكن كل واحد منها بمعدل يقارب ١٠٠ شخص، ما يعني أن نحو ٣٠٠ ألف فلسطيني قد يكونون عرضة للخطر.

ومع اقتراب فصل الشتاء، وتفاقم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والمباني بفعل القصف، قد تتزايد احتمالات الانهيارات، خصوصاً مع الأمطار والرياح، بما يهدد حياة آلاف السكان. وبينهم الأطفال، الذين قد يجدون أنفسهم تحت الأنقاض في أي لحظة.

من هنا، ومن خلال هذا المنبر، نوجّه دعوة، أقرب إلى الرجاء، إلى الأهالي القاطنين في المباني التي باتت تشكل خطراً على حياتهم، بضرورة الإسراع في مغادرتها قبل اشتداد فصل الشتاء.

صحيح أن العيش في الخيام خلال الشتاء قاسٍ إلى حد يصعب وصفه، لكن هذا الألم قد يظل أهون من فقدان الأرواح. كما أن من الواجب تشكيل فريق عمل طارئ، من الجهات الحكومية أو بالشراكة مع المؤسسات الإغاثية والإنسانية، لتوفير أماكن إيواء مؤقتة للعائلات التي لا تجد ملجأً بديلاً عن هذه المباني الآيلة للسقوط.

إن البقاء في هذه المباني، مع اقتراب الشتاء واستمرار الغارات الإسرائيلية في محيط المناطق السكنية، يمثل مجازفة حقيقية بحياة العائلات.

وعليه، فإن اتخاذ خطوة استباقية بالخروج منها، والعودة إليها لاحقاً بعد انتهاء فصل الشتاء، أو بعد التأكد من سلامتها إنشائياً، قد يكون قراراً حكيماً يحفظ أرواح آلاف الأطفال والعائلات.



المباني المتضررة.. القاتورة تتضاعف

أحمد أبو قمر - خبير اقتصادي

لا يقتصر تأخر إعادة الإعمار في قطاع غزة على إبطاء عودة السكان إلى منازلهم المدمرة وإنما يفتح مع مرور الوقت مسارا اقتصاديا أكثر كلفة، مع تحول المباني المتضررة والقابلة للتدعيم إلى منشآت مهددة بالانهيار، فيما يجد آلاف السكان أنفسهم مضطرين إلى الاحتماء داخل مباني لم تعد آمنة، في ظل نقص البدائل السكنية وتأخر إدخال مواد الإعمار ومستلزمات الإيواء. وتكشف البيانات المتاحة حجم المشكلة، إذ يوجد نحو ٢٠٠٠ مبنى آيل للسقوط، إضافة إلى قرابة ١٠٠٠ مبنى يحتوي على كتل خرسانية خطرة.

ويعني ذلك أن عشرات الآلاف من السكان قد يكونون معرضين لمخاطر مباشرة، ليس بسبب استمرار الأضرار فحسب، وإنما نتيجة عدم تنفيذ أعمال التدعيم والإزالة في الوقت المناسب.

وتزداد خطورة الوضع مع اتساع حجم الدمار، فقد أظهر تقييم أممي، استنادا إلى صور حتى أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥، تضرر نحو ٨١% من منشآت غزة، بينها أكثر من ١٢٣ ألف منشأة مدمرة بالكامل، فيما تجاوز عدد المنشآت المتضررة ١٩٨ ألفا، إضافة إلى تضرر أكثر من ٣٢٠ ألف وحدة سكنية.

اقتصاديا، كل يوم تأخير في معالجة المباني المتضررة قد يعني ارتفاع فاتورة الإعمار. فالمبنى الذي يمكن تدعيمه بتدخل فني سريع قد يتحول لاحقا إلى منشأة تحتاج إلى إزالة كاملة وإعادة بناء، بما يضاعف تكاليف العمالة والمعدات والمواد والنقل ويزيد في الوقت نفسه خسائر الأسر التي تفقد مساكنها.

وتقدر احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو ٧,٤ مليار دولار خلال عشر سنوات، فيما بلغت أضرار قطاع الإسكان وحده نحو ١٨ مليار دولار. كما تجاوز عدد الوحدات السكنية المدمرة أو المتضررة ٣٧١ ألف وحدة، في اقتصاد انكمش بنسبة ٨٤%.

ولا تتعلق المشكلة بحجم التمويل فقط، إذ إن توفر الأموال من دون تدفق منتظم للإسمت وحديد التسليح ومواد البناء والمعدات الثقيلة لن يسمح بتحويل خطط الإعمار إلى مشاريع فعلية. ويؤدي نقص هذه المدخلات إلى رفع أسعار ما هو متاح وزيادة تكاليف النقل والتنفيذ وإطالة الفترة التي تبقى فيها المباني المتضررة في حالة إنذار.

وفي ظل أزمة السكن، يتحول المبنى المتصدع من أصل عقاري متضرر إلى مأوى اضطراري لسكان لا يملكون خيارات بديلة. وهنا تتقاطع الكلفة الاقتصادية مع الخطر الإنساني، فكلما طال انتظار الإعمار اتسعت الفجوة بين عدد المساكن المطلوبة وقدرة السوق على توفيرها وارتفعت تكلفة توفير بدائل مؤقتة للأسر.

وتشير هذه المعادلة إلى أن إعادة الإعمار هي عملية اقتصادية عاجلة تبدأ بتثبيت المباني القابلة للإنقاذ وإزالة مصادر الخطر وتوفير مستلزمات الإيواء، قبل أن تتحول الأضرار القابلة للمعالجة إلى خسائر أكبر وأكثر كلفة.

من ضحكة العيد إلى صمت المقبرة مجزرة عائلة "مقداد"

مخيم - معاذ عماد الدين مقداد

كان أول أيام عيد الفطر لعام ٢٠٢٥ يودّع ساعاته الأخيرة، فيما كانت غزة تعيش حرب إبادة تجاوز فيها عدد الشهداء خمسين ألفاً.

ومع ذلك، كنا نحن أهل غزة نحاول انتزاع شيء من العيد؛ نزور أحبائنا وأقاربنا بين الخيام والبيوت المدمرة، ونمنح أطفالنا ساعات قليلة نحاول أن نجعلهم يشعرون فيها بأن الحياة ما زالت على ما يرام.

مساء الأحد، ٣٠ مارس/آذار ٢٠٢٥، جلست مع عائلتي في بيتنا بمخيم خان يونس، جنوب قطاع غزة. كنت إلى جوار أبي وأمي وإخوتي وأطفالهم، نتسامر، وحولنا الأطفال يلهون ويضحكون.

اقترب منتصف الليل وانقطعت الاتصالات والإنترنت، وكانت عادة ما تنقطع بسبب القصف أو تشويش الطائرات المسيّرة، وكان صوتها آنذاك صاحباً يعرفه أهل غزة جيداً. استأذنت والدي وغادرت إلى شقتي التي لا تبعد سوى ٥٠ متراً.

لم تمضي نصف ساعة حتى دوى انفجار هائل، تحطمت بسببه الأبواب والنوافذ، واهتز المكان بعنف. رأيت كتلة اللهب من اتجاه منزل عائلتي، فصرخت: "هذا بيت أهلي.. أهلي انقصوا".

ركضت حافي القدمين دون وعي، وحين وصلت وسط سحابة من الغبار، لم أجد البيت الذي خرجت منه قبل دقائق؛ وجدت حفرة ضخمة وركاماً.

قصفت إسرائيل بيت عائلتي البسيط، المغطى سقفه بالقرميد، بصاروخ شديد التدمير. ولم يدمّر القصف بيتنا وحده؛ بل محاً المربع السكني من حوله تقريباً، فأصاب جميع الجيران، ودفن عائلتي تحت الأنقاض.

أبي كان هناك

كان أبي، عماد الدين سليمان مقداد، ٦٨ عاماً، في إحدى الغرف مع أحفاده، أبناء أخي محمد. استشهدوا جميعاً في لحظة واحدة.

وجدنا أبي مصاباً إصابة بالغة، وقد بُترت ساقه. حملته مع الجيران والمسعفين، وكان يلفظ أنفاسه الأخيرة، لكنه ظل ينطق بالشهادتين في سيارة الإسعاف، ووصل إلى المستشفى شهيداً.

كان أبي أستاذ تاريخ وتربية وطنية في مدارس الأونروا، ومربي أجيال عرفه أبناء رفح وخان يونس منذ الثمانينيات والتسعينيات. عاش بسيطاً، هادئاً، وقوراً، وأمضى نحو خمسين عاماً في بيتنا المتواضع نفسه.

وحين اجتاحت الاحتلال مخيم خان يونس أواخر يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤، رفض النزوح إلى رفح، وظل متمسكاً بالمخيم. وخلال فترة حصاره مع من تبقى داخل المخيم، حاول حماية عيادة الأونروا من السرقة،

ووقف في وجه أشخاص حاولوا نهب معدات مهمة منها. كنا نعرف هؤلاء الأشخاص، ونعرفهم اليوم أيضًا؛ أصبح بعضهم ضمن المليشيات المتعاونة مع الاحتلال.

وقبل افتتاح مجمع ناصر الطبي واعتقال من فيه، تمكنا من إخراجه مع أمي من قلب المستشفى، خلال ابتعاد آليات الاحتلال عن شارع العطار، بمنطقة المواصي. وقد ظل نازحًا في الخيام عامًا كاملاً، ثم عاد إلى بقايا المنزل عقب اتفاق وقف إطلاق النار في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥.

ذلك الرجل الذي أصر على البقاء في مخيمه، قصف الاحتلال منزله وقتله إجرامًا وانتقامًا.

ملائكتنا الأربعة

كان جميع أطفال أخي محمد نائمين في المنزل.

إسلام محمد مقداد، ١٤ عامًا، كان أول فرحة والديه بعد سنوات من انتظار الإنجاب. كان كبير إخوته وسندهم. قبل ساعات فقط، حدثنا عن خوفه من أن تقصفه إسرائيل أثناء خروجه في العيد برفقة جده، وعن شوقه لصباح اليوم التالي ليصرف عيديته على الحلوى التي غاب مذاقها عن أطفال غزة طويلًا.

وصلت إليه أولًا بعد القصف، وكان مصابًا إصابة بالغة. حملته بين يدي. لا أنسى عينيه؛ كان فيهما رعب وصدمة لا أستطيع وصفهما، ولا تفارقاني كل ليلة منذ الفاجعة. استشهد إسلام في اليوم التالي متأثرًا بإصابته.

أما يزن محمد مقداد، ١٢ عامًا، فكان أكثر إخوته هدوءًا، رزينًا، مطيعًا، محافظًا على صلاته، وصاحب ضحكة لا تخطئها العائلة. نام وعيديته في جيبه، احتفظ بها، لكنه لم يستيقظ ليصرفها؛ فقد استشهد مباشرة جراء الغارة.

وقتل الصاروخ أيضًا عماد الدين محمد مقداد، ٨ أعوام، الذي سَمَّاه والداه على اسم جده. كانت الحرب قد غيّرت طباعه، ثم بدأ بعد الهدنة الأولى، في ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥، يستعيد طفولته؛ عاد إلى الدراسة، وتعلّم الصلاة، وحفظ القرآن. في اليوم التالي لدفعه، وجدنا بقايا وجهه بين الركام، فدفعناه مع شقيقه إسلام.

أما أصغرهم، عبد الرحمن محمد مقداد، ٣ أعوام، فكان نائمًا بجوار والديه. كان طفلًا ذكيًا، طليق اللسان، يحب اللعب مع إخوته، ولا يحب مشاهدة الهواتف كما يفعل أطفال هذا الجيل، ويحفظ بعض سور القرآن.

دفنه الانفجار تحت الحجارة وأكوام الرمل. حاول رجال الدفاع المدني الوصول إليه سريعًا، لكنهم تمكنوا من إخراجه بعد أن اختنق، ودفناه في حضن جده.

أبحث عن أخي

كان أخي محمد وزوجته ميساء مدفونين بالكامل تحت الركام وبقايا المنزل، ولم يكن الموجودون يعرفون مكانهما. أما أنا، فكنت أعرف أين ينامان، وبدأت أنبش بيدي حتى ظهرت يد أخي. كان حيًا ويستنجد.

بمساعدة الجيران وطواقم الإسعاف والدفاع المدني، الذين وصلوا سريعًا، تمكنا من إخراجه مصابًا في أنحاء جسده. وكانت زوجته ميساء لا تزال مدفونة وتختنق، فواصلنا الحفر حتى كشفنا وجهها واستطاعت التنفس، إلى أن تمكنا من انتشالها وإنقاذها. كما نجت أمي، بلطف الله، من الشظايا والركام الذي غطى غرفة نومها.

ذلك البيت المسقوف بالإسبست لم يكن فقيرًا بالمعنى؛ كان غنيًا بعمرننا، بخطوات أبي، وضحكات الأطفال، وأيامنا وأعيادنا وذكرياتنا.

هذه حكاية مجزرة الاحتلال بحق عائلتي، مربى الأجيال عماد الدين مقداد وأحفاده الأربعة. كان لكل واحد منهم قصة وصوت وحلم ومكان على مائدة البيت؛ قتلهم الاحتلال جميعًا.

أما أنا، فبقيت أحمل أسماءهم وذكرياتهم، وأروي ما حدث كي لا يستطيع رقم كبير في عداد الشهداء في نشرة إخبارية أن يبتلع حكايتهم



عوني مطر..

كابتن فلسطين الذي لم يغادر الملعب



مخيم - قسم التحرير

لم تكن الكرة الطائرة بالنسبة إلى عوني مطر مجرد لعبة. كانت ملعباً حمل فيه اسم فلسطين، ورايةً رافقته سنوات طويلة، حتى أصبح واحداً من الأسماء التي ارتبطت بمرحلة مهمة من تاريخ الكرة الطائرة الفلسطينية.

بدأ مطر مسيرته لاعباً في غزة، قبل أن يصبح من أبرز وجوه اللعبة، ثم انتقل إلى التدريب، وظل حاضراً في الوسط الرياضي لاعباً ومدرّباً ومرجعاً لأجيال من لاعبي الكرة الطائرة.

لكن المحطة الأبرز في مسيرته جاءت عام ١٩٩٤، عندما ارتدى قميص منتخب فلسطين للكرة الطائرة وشارك مع المنتخب في البطولة العربية التي أقيمت في البحرين؛ في أول مشاركة للمنتخب الفلسطيني للكرة الطائرة من أرض الوطن. وكانت تلك المشاركة واحدة من اللحظات المبكرة التي حمل فيها الرياضيون الفلسطينيون اسم فلسطين إلى المحافل العربية من داخل قطاع غزة.

لم يتوقف عوني مطر عند حدود اللاعب. فقد واصل حضوره في اللعبة مدرّباً، وبقي أحد قدامى الكرة الطائرة الذين استعان بهم اتحاد اللعبة؛ إذ ورد اسمه عام ٢٠٢١ ضمن المجلس الاستشاري لاتحاد الكرة الطائرة في المحافظات الجنوبية إلى جانب عدد من رؤساء الاتحاد السابقين واللاعبين القدامى.

في مايو/أيار ٢٠٢٥، انتهت حياة عوني مطر في غزة، بعدما قضى خلال الحرب. ونعاه الاتحاد الفلسطيني للكرة الطائرة بوصفه نجماً وكابتنًا سابقاً للمنتخب الوطني ورياضياً مخضرمًا. كما وثقت وزارة الإعلام الفلسطينية اسمه ضمن شهداء الحركة الرياضية، وذكرت صفته: لاعب ومدرّب كرة طائرة في فترة الثمانينيات والتسعينيات.

رحل عوني مطر، لكن صورته بقيت في ذاكرة اللعبة: لاعباً حمل قميص فلسطين، وكابتنًا قاد زملاءه، ومدرّباً ترك أثره في أجيال لاحقة.

الزهراء.. مدينة حديثة تخفي تاريخاً عمره آلاف السنين



مخيم - قسم التحرير

في الجزء الجنوبي من مدينة غزة، وعلى مقربة من شاطئ البحر تقع مدينة الزهراء؛ واحدة من أحدث التجمعات العمرانية في القطاع، لكنها تخفي تحت رمالها قصة أقدم بكثير من عمرها الحديث. تبلغ مساحة المدينة نحو ٤,٦-٤,٧ كيلومتر مربع، أي قرابة ٤,٧٠٠ دونم، وترتفع أجزاء منها بنحو ١٧-٢٥ متراً عن سطح البحر. تأسست الزهراء رسمياً عام ١٩٩٨، في إطار التوسع العمراني الفلسطيني خلال سنوات السلطة الفلسطينية، لتكون منطقة سكنية جديدة تستوعب السكان وتدعم التوسع العمراني جنوب مدينة غزة. المفارقة الأبرز في الزهراء أن حداثة المدينة تخفي تاريخاً يمتد إلى العصر البرونزي المبكر. ففي عام ١٩٩٨، وأثناء أعمال إنشاء مشروع سكني، كُشف عن موقع أثري يعرف باسم تل السكن، على بعد نحو ٥ كيلومترات جنوب مدينة غزة.

وكشفت الدراسات الأثرية أن الموقع كان مستوطنة قديمة تعود إلى الألفية الرابعة والثالثة قبل الميلاد، وتعاقبت عليها مراحل من الاستيطان المصري والكنعاني. وتغطي بقايا الموقع نحو ٨-٩ هكتارات، ما يجعله من المواقع الأثرية المهمة لفهم التفاعل القديم بين مصر وكنعان.

وكان موقع تل السكن قريبًا من مجرى قديم لوادي غزة، وعلى طريق ساحلي تاريخي يصل مناطق جنوب بلاد الشام بمصر، وهو ما ساعد على منحه أهمية اقتصادية واستراتيجية في العصور القديمة.

لم تكن المدينة بعيدة عن آثار الحرب؛ ففي ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ تعرضت منطقة الأبراج في الزهراء لقصف إسرائيلي واسع، أدى إلى تدمير عدد من الأبراج السكنية.

وأفادت وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" بتدمير أربعة أبراج سكنية في المنطقة في ذلك اليوم، كانت تضم نحو ٢٧٠ شقة، فيما وثقت تقارير أخرى تدمير عدد أكبر من الأبراج والمباني السكنية في المنطقة خلال القصف الذي امتد إلى ساعات الليل.

وهكذا تحولت منطقة عُرفت بحدائث عمرانها وأبراجها السكنية إلى واحدة من صور الدمار الواسع الذي أصاب العمران في قطاع غزة.



هندسة التجويع الرقمي



محمد حجازي - كاتب صحافي

مر قطاع غزة بمحطات قاسية عبر تاريخه الطويل، لكن الأزمة الحالية التي تعصف به تتخذ طابعا فريدا ومبتكرا في استهداف عصب الحياة اليومية للمواطن. لم يعد الأمر مقتصرًا على الحصار المطبق ونقص السلع الأساسية، بل امتد ليحكم الطوق عبر "المال"، إذ بات المواطن الغزي يواجه كابوسا جديدا متمثلا في رفض المحلات والتجار التعامل بالسيولة النقدية (الكاش)، وفرض التداول حصريا عبر التطبيقات البنكية والمحفظات الإلكترونية.

إن شح السيولة النقدية في قطاع غزة لم يأت من فراغ، بل هو نتاج ممنهج ومتعمد من الاحتلال الإسرائيلي، الذي قطع شريان الإمداد النقدي ومنع وصول الأموال الورقية إلى البنوك الفلسطينية. ولكن الخطير في الأمر هو تحول هذا النقص إلى واقع قسري، إذ وجد

التجار أنفسهم مجبرين (على حد تعبيرهم) على الاعتماد المطلق على التطبيقات ورفض تداول الأوراق النقدية بين أيدي المواطنين.

وللرجوع قليلا إلى الوراء، فإنه في مفارقة تعكس عمق الأزمة، كان التجار خلال فترات الحرب الشرسة على غزة يستقبلون أموال التطبيقات والتحويلات الإلكترونية مقابل عمولة إضافية يتقاضونها نظرا لشح "الكاش" وحاجة السوق الملحة، أما اليوم فقد انقلبت الآية تماما وأصبح عدد كبير من التجار والمحلات التجارية يرفضون تسلم "الكاش" الورقي بشكل قاطع أو يفرضون عمولات مبالغ فيها لمن يحاول الدفع به، مما أدى لحصار التداول في المحافظ الإلكترونية وحدها، ودخلت الأسواق في نفق مظلم من الشلل التجاري وانعدام الثقة في الأداة والوسيلة معا.

وراء هذا الواقع تختبئ أهداف خبيثة تهدف إلى التلاعب بأموال المواطنين وسرقة قدرتهم الشرائية، وتجميد الأموال في أي لحظة تحت مبررات واهية تحكمها المزاجية الأمنية والسياسية للاحتلال وعملائه، فضلا عن السعي للتحكم المطلق بحركة الفرد وتحويله إلى رقم أصم في نظام رقمي مسلوب الإرادة يفقد فيه المواطن حق التصرف بماله الخاص.

إن الاعتماد الكلي على المحافظ الإلكترونية وتطبيقات الدفع الرقمي المختلفة في وجود بيئة سياسية واقتصادية وأمنية هشة كغزة، يشبه السير على حبل مشدود وسط نفق مظلم.

يوما ما، قد نتفاجأ جميعا بأن بوابات الدخول إلى هذه المحافظ والتطبيقات أصبحت مغلقة ومستحيلة، وحينها لن تجدي نفعا أي مناشدة لإدارة بنك فلسطين، ولا لأي بنك محلي آخر، ولن تستطيع أي محفظة رقمية معالجة الكارثة.

السبب أبسط وأكثر مرارة مما نتخيل، فبكل بساطة، يمكن لقرار فردي طارئ من وزير المالية الإسرائيلي أو أي جهة أخرى تتحكم بالبنية التحتية والاتصالات أن يصدر بإيقاف هذه التطبيقات بجرة قلم، لتبخر أموال الناس، وتتوقف الحياة الاقتصادية تماما، وتتحول الأرصدة الرقمية إلى أرقام وهمية بلا قيمة.

وأمام هذا المنعطف الخطير، تقع مسؤولية تاريخية ووطنية كبرى على عاتق الجهات الرسمية والمسؤولين، والمحليين الاقتصاديين، إضافة إلى الوجهاء والمخاتير والمجتمع، إذ بات مطلوباً وبشكل عاجل تكثيف الحملات التوعوية لتحذير المواطنين والتجار من مغبة الانزلاق الكامل خلف هذه الخديعة الاقتصادية. فالمحللون مطالبون بتعربة الأبعاد الخطيرة لهذا التحول الرقمي القسري، في حين يجب على الوجهاء والمخاتير وأصحاب الرأي توجيه النصح للناس بضرورة حماية ما تبقى من سيولة نقدية بأيديهم، والوقوف في وجه أي ممارسات تركز الهيمنة المالية للاحتلال على لقمة عيشنا، لقطع الطريق أمام كارثة مقبلة لا تحمد عقباه.

إن الوعي بهذه المؤامرة الاقتصادية هو خط الدفاع الأول في مواجهتها. إن استسلامنا الكامل لهذا الواقع المعقد يعبد الطريق أمام الاحتلال لإحكام السيطرة الكاملة على لقمة عيش المواطن وتجويعه تقنياً. إننا بحاجة عاجلة إلى وقفة جادة من الجهات الرسمية، وسلطة النقد، والتجار الأطهار، لإيجاد حلول إبداعية تحمي السيولة النقدية المتبقية، وترفض هذا الانزلاق الخطير نحو اقتصاد هش تقوده أصابع الاحتلال من خلف الستار.





السابع من أكتوبر.. غزة بعد ثلاث سنوات

فريق التحرير

ثلاثة أعوام مرّت منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، حملت معها واحدة من أعنف مراحل الحرب الإسرائيلية التي عاشها قطاع غزة في تاريخه الحديث والقديم، وقد وصفت بـ"الإبادة".
خلال هذه السنوات، لم تقتصر الخسائر على أعداد الشهداء والجرحى، بل امتدت إلى المنازل والمستشفيات والمدارس والاقتصاد والبنية التحتية، وأجبرت نحو ١,٩ مليون فلسطيني على النزوح، كثير منهم أكثر من مرة.
وفي الذكرى الثالثة، تختصر الأرقام جانبًا من حجم الكارثة:

الشهداء والجرحى

بحسب وزارة الصحة في غزة، بلغ عدد الشهداء منذ أكتوبر ٢٠٢٣ نحو ٧٣,٩١٠ شهيدًا، فيما تجاوز عدد الجرحى ١٧٤,٩١٤ جريحًا. لكن أرقام الإصابات لا تختصر حجم المأساة؛ إذ قدرت منظمة الصحة العالمية في مايو ٢٠٢٦ أن نحو ٤٣ ألف مصاب يعانون إصابات غيرت حياتهم، بينهم قرابة ١٠ آلاف طفل.
وتشمل الإصابات أكثر من ٢٢ ألف إصابة خطيرة في الأطراف، وأكثر من ٥ آلاف حالة بتر، وأكثر من ٢,٠٠٠ إصابة في الحبل الشوكي، إضافة إلى أكثر من ٣,٤٠٠ حالة حروق بالغة وأكثر من ١,٣٠٠ إصابة دماغية رضية شديدة.
كما يحتاج أكثر من ٥٠ ألف مصاب إلى خدمات إعادة تأهيل طويلة الأمد، فيما لا تزال خدمات التأهيل في القطاع عاجزة عن مواكبة حجم الاحتياج.

المنازل والنزوح

لم يبقَ الدمار محصورًا في مواقع القصف. فالتقييم الأممي المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وثّق تضرر أو تدمير أكثر من ٣٧١,٨٨٨ وحدة سكنية.
وبحسب التقييم نفسه، فقد أكثر من ٦٠% من سكان غزة منازلهم، فيما بلغ عدد النازحين نحو ١,٩ مليون شخص، كثير منهم اضطروا إلى النزوح مرات متعددة.

المستشفيات والمدارس

وصل الدمار إلى القطاعات التي يفترض أن تحمي الحياة وتضمن استمرارها. فأكثر من ٥٠% من مستشفيات غزة أصبحت غير عاملة، فيما تعرضت تقريبًا جميع المدارس للدمار أو الضرر.
ولم يكن أثر ذلك مؤقتًا؛ فالدمار طال قدرة القطاع على تقديم العلاج والتعليم، وترك آثارًا تمتد إلى سنوات قادمة.

اقتصاد تحت الركام

قدرت الأمم المتحدة وشركاؤها قيمة الأضرار المادية في غزة بنحو ٣٥,٢ مليار دولار، فيما بلغت الخسائر الاقتصادية والاجتماعية نحو ٢٢,٧ مليار دولار. وانكمش اقتصاد غزة بنحو ٨٤%، بينما تقدر احتياجات التعافي وإعادة الإعمار خلال السنوات العشر المقبلة بنحو ٧١,٤ مليار دولار.

ومن هذا المبلغ، تحتاج غزة إلى نحو ٢٦,٣ مليار دولار خلال أول ١٨ شهرًا لاستعادة الخدمات الأساسية وإعادة بناء البنية التحتية الحيوية ودعم التعافي الاقتصادي. ٧٧ عامًا إلى الوراء

لم يكن التدمير ماديًا فقط. التقييم الأممي خلص إلى أن مستوى التنمية البشرية في غزة تراجع بما يعادل نحو ٧٧ عامًا، في مؤشر يعكس عمق الخسارة التي أصابت التعليم والصحة والدخل وظروف الحياة. أي أن إعادة بناء غزة لا تعني إعادة بناء المنازل فقط، بل محاولة استعادة عقود من التنمية التي دمرتها الحرب.

الأسرى

وفي ملف الأسرى، أظهرت بيانات سبتمبر ٢٠٢٦ أن إسرائيل كانت تحتجز ٩,٣٢٩ فلسطينيًا مصنفيين ضمن "المعتقلين الأمنيين".

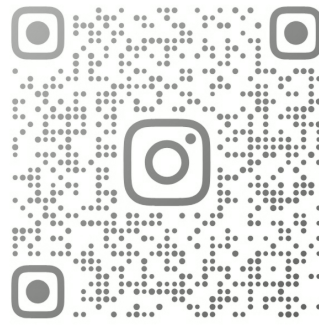
ومن بينهم ٣,١٧٦ معتقلًا إداريًا، أي محتجزون دون توجيه تهمة أو محاكمة، إضافة إلى ١,٣٩٣ فلسطينيًا من غزة مصنفيين وفق السلطات الإسرائيلية ضمن "المقاتلين غير القانونيين".



تكمّن براعة إسرائيل في التعامل مع الفلسطينيين في قطاع غزة في استغلال أدق تفاصيل ظروف حياتهم، والبناء عليها وتحويلها إلى أدوات قتل يمكن استخدامها في الوقت الذي تريده. وهذه المقدمة ليست تفخيماً لقدرات الاحتلال الإسرائيلي بقدر ما هي توصيف لواقع يتكرر على الأرض.

«التتمة صفحة ٥»

مكشّر



@MOKHY3M

تابعونا على انستجرام

أكتوبر ٢٠٢٦

غزة - فلسطين